



إرشادات ومبادئ للأجهزة العليا للرقابة أعضاء منظمة الانتوساي

بشان مكافحة الفساد وغسل الأموال .

تؤمن مجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال أن أنشطة الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالانتوساي والمعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال يجب أن تعتمد على المبادئ التالية :

القانونية ، الاستقلالية ، الموضوعية ، عدم التحيز ، الاستمرارية ، المنع ، الشفافية ، المسؤولية ، المهنية بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية.

واعتمادا على تلك المبادئ توصي مجموعة العمل الأجهزة العليا للرقابة بتركيز جهودهم على المجالات التالية عند مكافحة الفساد وغسل الأموال :

- وضع منهج فعال لتطوير سياسات الدولة الخاصة بمكافحة الفساد وغسل الأموال.
- ضمان الشفافية وإخبار العامة في جميع مراحل المراقبة كجزء لا يتجزأ من عملية الإفصاح عن ومنع الفساد وغسل الأموال.
- تنظيم وتطبيق الأنشطة التي تهدف أساسا بشكل رئيسي إلى منع الفساد وغسل الأموال أكثر من الأنشطة التي تركز على مراقبة الأضرار الناجمة. وهذا يتضمن المساهمة في تحقيق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية المصممة خصيصا لإزالة الأسباب والبيئة الحاضنة للفساد وغسل الأموال .
- ضمان تزامن واستمرارية الإجراءات المطبقة من قبل الهيئات والمنظمات المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال .
- المساهمة في تطوير وتطبيق التوصيات الخاصة بتطوير التشريعات وكفاءة إدارة موارد الدولة.
- توفير الخبرات الواجب توافرها لمكافحة الفساد والمتعلقة باللوائح والقوانين السارية ومسودات القوانين الحاكمة للمعاملات المالية الحكومية على أن يشمل ذلك المعاملات الخاصة بالممتلكات والموارد الطبيعية .

- زيادة كفاءة المراجعة عن طريق تطوير طرق وأساليب كشف مخاطر الفساد أثناء تطبيق المراجعة.
- ضمان سيادة الجهاز الأعلى للرقابة عند وضع رقابة مالية داخلية أو خارجية متكاملة ، تطبيق المعايير الدولية ، توحيدهم وإيجاد نوع من التنسيق مع القوانين واللوائح المحلية بوصفه إحدى العوامل الرئيسية التي تؤثر في جودة المراجعة ومراقبة الفساد.
- تكثيف مراقبة استخدام الموارد من قبل وحدات الإدارة المحلية وخاصة بنود الميزانيات والتي تم تخصيصها من ميزانية الدولة لإتمام مهام أو وظائف وطنية في الأقاليم.
- تنظيم تدريب مهني محترف في مجال مراجعة الأموال الحكومية يستهدف تعليم مناهج وطرق كشف مخاطر الفساد اعتمادا على خبرات الأجهزة العليا للرقابة سواء للدول الأعضاء أو الدول الأخرى .
- تطوير وتنفيذ برامج مشتركة داخل نطاق منظمة الانتوساي بهدف تعليم وتدريب الموظفين العاملين في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال على مستوى متخصص.
- تنظيم والاشتراك في المشاريع البحثية المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال .
- تكثيف وتوسيع نطاق التعاون والتنسيق الدولي في مجالات الكشف عن وكبح ومنع الفساد وغسل الأموال .
- تطوير وتنفيذ إجراءات تقيس ممارسة الشفافية بالنسبة للتدفقات النقدية للحسابات البنكية الخاصة بالمسؤولين الكبار و تعاملات الحكومة.
- تنظيم التفاعل مع جهات تنفيذ القانون في مجال تصميم ووضع مجموعة من الإجراءات بهدف إنشاء هيكل قانوني لمكافحة الفساد وغسل الأموال .
- التنسيق بين عمل الجهاز الأعلى للرقابة و جهات تنفيذ القانون وخاصة في مجال تطوير المناطق التي تنتشر بانتشار الفساد بالإدارة المالية الحكومية بالإضافة إلى تيسير الأسباب والمتطلبات اللازمة لتحقيق هذا التنسيق.
- مساعدة جهات تنفيذ القانون عن طريق التطبيق العملي للإجراءات المضادة فيما يتعلق بالمسؤولين الكبار الذين ينتهكون قوانين ولوائح مكافحة الفساد والعمل على تطوير آليات التفاعل في هذا المجال سويا مع جهات تنفيذ القانون.
- وضع منهج فعال للتعاون على أساس الالتزام بمبادئ الاستقلالية وعدم المحاباة والنشر للعامة وذلك بهدف تطوير المصادقية وأخلاقيات ونزاهة القطاع العام بالإضافة إلى تطوير مؤسسات المجتمع المدني وزيادة اهتمام العامة بأعمال المسؤولين المنتخبين بجانب تطوير فاعلية وصلاحيات إنفاق الأموال المحصلة من الضرائب.

- القيام بدور فعال نحو تشكيل رأي عام سلبي دائم تجاه الفساد بالإضافة إلى غرس وتعميق ثقافة وسيكولوجية الاستياء من الفساد.
- المبادرة بتنفيذ تقنيات معلومات متقدمة بالإبابة عن هيئات الدولة لضمان الرقابة على أعمال الأجهزة الإدارية عند تطوير الشفافية بها.
- المساعدة في زيادة الوعي العام بالحقوق الحكومية والآليات الحقيقية لمساهمة السكان في مراقبة كفاءة أنشطة الجهات الحكومية.

وتتوقع مجموعة العمل إن يساهم تطبيق هذه الإرشادات في زيادة كفاءة أنشطة الأجهزة العليا للرقابة للدول الأعضاء في مكافحة الفساد وغسل الأموال وتعزيز التعاون وزيادة التفاعل الدولي في هذا المجال .